العدد (1833) السنة السابعة - الاثنين (28) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحـــــــــرب المـــؤجـــــلـــــة

هيئات ومنظمات محلية ودولية: الضغط السياسي وضعف القضاء والادارة وراء الفساد في العراق

□ بغداد/ كاظم الجماسي

قبيل اواخر العام ٢٠٠٩ اعلن رئيس الوزراء نوري المالكي بدء الحرب على الفساد، ووعد ان يكون العام الحالي، عام القضاء المبرم على كل اوجه الفساد، في كل مفاصل الدولة العراقية، واليوم ونحن نجتاز عتبة الثمانية اشهر، منذ تاريخ ذلك الاعلان، تشير الدلائل معظمها الى ان الخط البياني في تصاعد متواتر في نسب قضايا الفساد واعداد الفاسدين.

■ ٢١١ متهما من الموظفين حتى العام٢٠٠٨ لم يمثلوا امام القضاء لعدم موافقة (الوزير)...

■ العراق ثامنا في ترتيب الدول المائة والثماني والثمانين الاكثر فسادا...

■ ٩٠٠٠ قاض.. الحاجة الفعلية لكل محافظات البلاد، فيما الموجود فعليا ١٢١١ قاض...

أرقام وأحصاءات دالة

فمن بين(١٨٨) دولة من دول العالم اجرت عليها منظمة الشفافية العالمية، مسحا شاملا لرصد حالات الفساد المنتشرة فيها، ذكر التقرير الصادر عنها في نهاية العام ٢٠٠٩ ان ترتيب العراق يأتي ثامنا من بين تلك الدول المائة والثماني والثمانين..

ويذكر التقرير الصادر عن هيئة النزاهة العامة ان الهيئة تلقت في العام٢٠٠٨ وحده(٥٠٣١) إخبارا عن فاسدين، عرضت(٣٠٢٧) دعوى جزائية منها على قاضي التحقيق، حكم فيها على(٩٧) متهما في قضايا فساد بموجب(٧٩) حكم ادانة، فيما بلغ عدد الموقوفين بتهم الفساد، على ذمة محققي الهيئة(٤١٧) موقوفا، اما عدد الدعاوى المحالة الى محاكم الجنايات والجنح، فقد بلغت خطا تصاعديا بنحو عام، خلال الاعوام(٢٠٠٧،٢٠٠٦،٢٠٠٥،٢٠٠٤،) بلغت على التوالي(٣٨٢،١٩٥،٢٩٦،٢٦) فيما بلغ عدد المشمولين بقانون العفو العام لسنة(٢٠٠٨) لوحدها(٢٧٧٢) متهما بقضايا فساد.

ويشير تقرير هيئة النزاهة الى ان عدد من اوقفت الاجراءات القانونية ضدهم في العام٢٠٠٨ فقط سبعون موظفا متهما بقضايا فساد لعدم موافقة (الوزير) المختص، فيما بلغ مجموع اولئك الموظفين المتهمين٢١١ موظفا طيلة الفترة السابقة على العام ٢٠٠٨ .

واشارت تقارير مختلفة مصدرها منظمة الشفافية العالمية، وجهات اكاديمية محلية واجنبية، ان مظاهر الفساد البادية للعيان تمثلت في عقود ضخمة ابرمت مع جهات مختلفة لتجهيز القوى الامنية المختلفة(جيش، شرطة، قوى امنية اخرى) بعدد وآليات عسكرية مختلفة، وعقود نفطية مختلفة، ومبيعات نفطية خارج الاطار القانوني لحصة العراق، وكذلك تكديس كميات ضخمة من البضائع المختلفة على ارصفة الموانئ لفترات طويلة وتعرضها للتلف بسبب ذلك، فضلا عن توقيع عقود تجارية مختلفة بشروط تتعارض والمعايير السليمة للمعاملات التجارية المتعارف عليها..، كما ان ظاهرة تهريب كميات كبيرة من المواد الغذائية والسلع الاخرى خارج البلاد، استفحلت بنحو كبير، فضلا عن التركات الضخمة المتخلفة عن تصرفات النظام السابق من اموال مهربة او مجمدة او بضائع ومعدات متعاقد عليها ومدفوعة الاثمان ولم يتم توريدها الى البلاد.

ويمكن الاشارة الى حالة فساد باتت ملحوظة وتتمثل في عدم تقديم المتهمين الى القضاء، فضلا عن فرار بعض المتهمين ولاسيما المسؤولين من قبضة العدالة.

ومن اوجه الفساد الاداري التي شاعت وانتشرت بنحو كبير، التزوير الحادث في الوثائق الرسمية وغير الرسمية، وخصوصا الشهادات الدراسية، لاغراض الحصول على وظائف مختلفة ومتفاوتة الاهمية، ليس من اجل تقديم الخدمة العامة ولكن للاستحواذ على المنصب وما يدره من منافع واموال.

وفي تقرير للهيئة العامة للنزاهة، نشر على موقعها الالكتروني في(٢٠١٠/٥/٢٥)، وردت قائمة باسماء(٦٩) مرشحا في انتخابات مجلس النواب، التي جرت في السابع من اذار من العام الجاري، من الذين قاموا بتقديم وثائق مزورة الى المفوضية العليا للانتخابات..، فيما يعزو تقرير منظمة الشفافية العالمية اسباب شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق الى غياب العقوبات الرادعة، واستفحال الرغبة في الحصول على اقصى ما يمكن من الثروة الشخصية، وايضا غياب او ضعف الضوابط الادارية، ولا يغفل التقرير الضغوطات السياسية المستمرة على الاجهزة الادارية للدولة.

حصانة القضاء

والطامة الكبرى ان آفة الفساد امست مستشرية في اهم المفاصل الحساسة في الدولة، الا وهي مفاصل القضاء، الامر الذي يقرع ناقوس الخطر بشدة. يقول حميد مجيد موسى النائب في البرلمان السابق: يصعب اعطاء ارقام محددة او الحصول عليها عن حجم الفساد في القضاء ولكن بصورة عامة ينبغي ان يكون جهاز القضاء ابعد الاجهزة عن الفساد فهو المرجع في حماية الحقوق وصيانة القانون والتطبيق الامين للدستور ومن باب أولى ان يكون هذا الجهاز الاكثر نزاهة والاكثر نظافة والاكثر استقامة سواء في تركيبته او في ادائه .وهذه مهمة شاقة وعسيرة وخطيرة ولابد من تحقيقها، فمن دون قضاء نزيه خال من مظاهر الفساد ايا كانت اشكالها وتجلياتها يصعب ضبط اداء الدولة واجهزتها وحماية حقوق المواطن.

ويضيف النائب موسى:تأسس جهازنا القضائي على تركة ماض ثقيل مشبع باللاقانونية و باللا شرعية، وسنوات من الاحتلال و الفوضى والمحاصصة والطائفية البغيضة، كلها أثرت سلبا على واقع البلاد بنحو عام وعلى واقع القضاء بنحو خاص، فتسللت عناصر سيئة وغير منضبطة وليس من حق لها ان تكون في موقع القضاء، فلم تزل تستشري امراض الرشوة والوساطة والتلاعب وتنخر صفوف هذا الجهاز، غير ان الامر لايعني خلو هذا الجهاز من عناصر خيرة ونزيهة يمكن ان تكون نواة جيدة لاعادة البناء، بما يخدم تشكيل دولة المؤسسات، وعليه فان مهمة تطهير هذا الجهاز من العناصر المسيئة والمخربة تعد مهمة آنية وملحة ولابد من تعزيز حصانة جهاز القضاء بالتدريب الجيد وتأصيل المهنية الصادقة وبالرواتب المجزية مع التأكيد على الرقابة المتواصلة والمتابعة اليومية لعمل منتسبي هذا الجهاز ومدى التزامهم بمبادىء الشرعية والقانون.

واختتم حميد مجيد موسى حديثه:اليوم لم يرتق جهازنا القضائي الى المستوى المطلوب غير ان هناك جهودا حثيثة تدفعها مطالب مشروعة لوضعه في الموضع الصحيح .

كارثة تسييس القضاء

اما القاضي وائل عبد اللطيف وردا على سؤالنا بشأن حجم الفساد المستشري في جسد القضاء العراقي، واسبابه والمعالجات المناسبة لمكافحته والخلاص منه، فيقول: ان الدولة باقية مابقي القضاء مستقلا، وذلك يعني حالة تجاوز لقانون الغاب واستفحال الانا ، وظلت الغاية الاساسية لدعاة اللبرالية، تأسيس دولة تحترم القضاء،وفيما يخصنا كعراقيين فقد كنا في العهد الملكي افضل حالا منا اليوم بكثير، على الرغم من ان الحكومات المتعاقبة اصدرت عدة تشريعات تحت مسمى (تطهير الجهاز الحكومي) و(تطهير القضاء)، وبعد ثورة١٩٥٨رفع الزعيم عبد الكريم قاسم شعار محاربة المحسوبية والمنسوبية، واستمر حال الفساد بين مد وجزر حتى وصلنا مرحلة الدرك الاسفل في تسعينيات القرن المنصرم حين امسى راتب القاضي شهريا دولارا واحدا ونصف الدولار مايعادل آنذاك(٤٠٠٠) دينار عراقي فقط ، وهذا وحده كاف لأن يأكل الفساد كل مرافق الدولة من دون استثناء وهو الخراب بعينه .

وعن مستوى الفساد بعد تغيير ٢٠٠٣ اوضح عبد اللطيف: اول حملة حدثت بعد التغيير لتطهير القضاء من المفسدين والفاسدين قضت باخراج(١٧٥) قاض من جسم القضاء العراقي، قام بها المشرف الاميركي على وزارة الخارجية آنذاك ، اذ كان شديدا في محاسبة الفساد في القضاء . اما اليوم فمستوى الظاهرة بلغ الذروة ، اذ استشرى الفساد اولا في جسم السلطتين التشريعية والتنفيذية وبالتالي وكنتيجة طبيعية طال الجسم القضائي ، ولابد لنا من التذكير بان الفساد لايعني فقط اخذ الرشوة او العبث بالمال العام بل يعني ايضا ما هو أشد ضررا من ذلك بكثير ، وباتت عملية تطبيق القانون اليوم عملية معقدة ومركبة تخضع لمؤثرات غير قانونية وغير قضائية .وراح القضاء يخضع ،وبنحو علني وبلا حياء ،للتسييس. وهنا الطامة الكبرى ، اذ تفقد سلطة القضاء اهم مقوماتها الا وهي الحيادية ،كما راح القاضي يمارس وظيفته على وفق موجهات انتمائه السياسي ،ما افقده مصداقيته وحياديته. ومن تبعات ذلك مثلا انعدام التسلسل في الارتقاء الوظيفي اذ صارت المناصب نهبا لمحامين طارئين ليسوا اكفاء فضلا عن عدم استحقاقهم الوظيفي لمنصب قضائي ، وغدا السلم الوظيفي مخترقا بالعشوائية والاعتباطية، الامر الذي يلحق افدح الضرر بالدولة والمجتمع، سيما مانعيشه اليوم تحت ظروف صعبة يكون فيها القرار بيد قاض مسيس وحينئذ سيكون قرار الحكم حتما غير منصف وغير عادل أبدا ، ولنا ان نتساءل كيف سيكون الحال حين يتعلق الامر بقضايا الارهاب والتي عقوبتها عادة،الاعدام .

كما هو معلوم فان القاضي المسيس سيبذل أقصى جهده لتخفيض حجم العقوبة ان لم يقض ببراءة المتهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك الكثير من ذوي (اللعاب السائل) امام مغريات أموال طائلة لم يحدث في تاريخ الدولة العراقية أن يتم تداولها بهذه الكميات .

وبشأن الملفا ت المعروضة امام القضاء والاكثر (سخونة) كما يقال اكد القاضي عبد اللطيف :هناك ثلاثة ملفات حاسمة ومهمة أولها ملف قانون العفو العام رقم(١٩)الصادر في (٢٠٠٨) والثاني ملف تطبيقات قانون حل نزاعات الملكية والذي يعني التداول بأموال طائلة، وثالث الملفات قانون مكافحة الارهاب .هذه الملفات الثلاثة جميعها تعاني من ثغرات مختلفة تصب في مشكلة فساد القضاء، وقد وصل الامر في الكثير من الحالات الى أروقة محاكم التمييز التي يفترض بها أن تكون فيصلا حاسما في مختلف القضايا . وبالطبع نظرت الدولة في تعديل رواتب القضاة ومنحهم رواتب مجزية وامتيازات مهمة لغرض ايفائهم حقوقهم وكذلك منعا لانزلاق بعضهم الى هوة الفساد، غير ان حجم الراتب وحجم الامتيازات لم يمنعا ضعاف النفوس عن المقارنة النفعية الخالصة مع ما يعرض عليهم من ملايين الدولارات.

واختتم الدكتور وائل عبد اللطيف حديثه مؤكدا: وجوب ان تعاد عملية تهذيب الاجهزة القضائية بين حين واخر، وان يفصل فورا كل قاض او مدع عام ثبت فساده اوتسييسه للقضاء.كما ينبغي عودة قضاة اكفاء استبعدوا عن الجهاز القضائي بدواع كيدية او كيفية، وينبغي ان يصار الى تطهير كامل ينبذ الدخلاء على جهاز القضاء. واخيرا يتحتم توفير بيئة تشريعية وتنفيذية نظيفة يتمكن فيها القاضي او المدعي العام من ممارسة عملهما بنحو سليم .

المقايضة السياسية هي السبب

من جهة اخرى اشار النائب بهاء الاعرجي رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب السابق الى ان هناك مداخلات سياسية واضحة عطلت وماتزال تعطل اقرار قوانين عديدة ومهمة، كما ان هناك بعض القوانين التي اقرت على الرغم من عدم اكتمالها تحت تأثير المقايضة السياسية، كل جهة سياسية تحصل على مطالب معينة لقاء منح موافقتها على مطالب جهة سياسية اخرى.

واضاف الاعرجي: الفساد ظاهرة مستفحلة في معظم مؤسسات الدولة، غير ان نسبتها في ميدان القضاء تعد النسبة الاقل منها في الميادين الاخرى ،كما ان حجم الفساد المالي في المؤسسات القضائية صغير جدا اذا ماقورن بحجمه في المؤسسات الاخرى،ولكن هناك فساد وظيفي مستشر وبنحو كبير سيما في المحافظات الجنوبية حيث غالبا مايخضع القضاة هناك الى ارادات القوى السياسية ،وقد قمنا باعداد تقرير بالمخالفات المذكورة وفضح القضاة المسيسين ورفعناه الى مجلس القضاء الاعلى .

واوضح النائب بهاء:ان هناك عددا من المشكلات التي يعاني منها القضاء احداها الشحة في عدد القضاة نسبة الى عدد السكان اذ يقدر سكان العراق ب(٣٠) مليون نسمة وهذا يقتضي ان يكون لدينا على وفق السياقات الدولية (٩٠٠٠) قاض، فيما يوجد في عموم العراق واقليم كردستان بضمنه فقط (١٢١١) قاض ما يشكل فراغا كبيرا في الجهاز القضائي وعبءا يؤثر سلبا على ادائه .

وبشأن عملية استجواب الوزراء من اجل تحقيق اقصى ما يمكن من مبدأ الشفافية، اكد الاعرجي :ان رئيس مجلس النواب كان قد احال مهمة الاستجواب الى اللجنة القانونية بعد ان قيدها بآلية عليها الكثير من الاعتراضات كونها مخالفة للدستور في اقل تقدير .ويجب ان يعرف المواطن ان هناك جهات لاتريد لمجلس النواب ان يمارس دوره الرقابي بما يخدم تقدم العملية السياسية وبنحو قانوني لايسمح باستغلال الكتل السياسية لهذا الموضوع وغيره بعكس مصالح الناس وحقوقهم.

خلاصات

يمكن لنا بعد تلمس المشتركات في اراء من استطلعنا وجهات نظرهم واستخلاص دلالات الارقام المعلنة من قبل هيئة النزاهة العامة ومنظمة الشفافية الدولية والبحوث الاكاديمية، فضلا عن بعض التقارير للوكالات الاعلامية وبعض منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، يمكننا الوصول الى حقيقة مفادها ان عقيدة الفرهود لم تزل مهيمنة بنحو شديد على ذهنية معظم القائمين على مفاصل الدولة، حتى بلغ الامرحد اختراق القضاء الحلقة الاخيرة لحماية حقوق المواطن والوطن، الامر الذي يحيلنا الى نتيجة ان (الحرب على الفساد) لم تكن قد بدأت حتى اللحظة، ويبدو ان الحكومة لم تحسب بنحو واقعي حجوم النفوذ السياسي للكتل اللاعبة على الساحة السياسية، والتي يمسك الكثير منها بزمام العديد من مفاصل القرار المهمة في آلية اداء الدولة والحكومة ايضا. فضلا عن ضعف اذرعها التنفيذية، الامنية حصرا، والتي لم تكن بمنأى عن تأثيرات تلك الكتل السياسية ان لم يكن ولائها الاول لوجهتها السياسية.

العـــــراق وتـــقـــاســـم غـــنـــائـــمـــه الـــســـيـــاســـيـــة

□ ترجمة: عمار كاظم محمد

في مقولة الوقت الحاضر ، هناك توصيف ابدي كنهري دجلة والفرات هو ان العراق بلاد لديها مكونات رئيسة هي الشيعة والسنة والاكراد فلكي يتم فهم سياسته فهي تبدأ وتنتهي هناك مسترشدا بحقائقه الثابتة .

وبالطبع ليس الامر سهلا جدا ، فان اختزال وجهه كان يفشل دائما في ادراك تنوعه المعقد في المكان حيث الطبقات ، والانساب وحتى القبيلة تحتوي على اكثر من طائفة وعرق في اغلب الاحيان ، العراقيون انفسهم يشمئزون من تصور تشكيل سياستهم حول هذه الفكرة والمسؤولين الامريكان لم ينالوا ابدا ضمانا حول دورهم الحاسم في جعل هذه الفكرة المحور الذي تدور حوله السياسة هنا للاسف ، وربما لهذا السبب تكون المفاوضات التي تدور حول تشكيل الحكومة الجديدة هي المرتكز الذي يعتمد عليه مستقبل العراق بعد سبع سنوات من اسقاط الولايات المتحدة للنظام القديم .

حتى بالنسبة للعراقيين فان هذه المحادثات غالبا ما تكون تخديرا للعقل في ميلها الى الجمود، فبعد مرور ثلاثة اشهر على الانتخابات لايوجد هناك اي تقدم يذكر نحو تشكيل التحالفات، لكن بالمصطلح الاوسع في النهاية يمكن ان تقرر فيما اذا كان العراق يتبنى نظام المحاصصة لادارة دولة في الشرق الاوسط قد تم تجربتها فقط في لبنان حيث ان سجلها متفاوت " فقد فشلت في الحيلولة دون هذا ، وكانت مسؤولة عن حربين اهليتين وضياع الوظائف والتعرض للغزو والازمات وطاحونة الاختناقات ".

امر العراق اكبر بكثير ، وقد يكون من الصعب جدا التغلب على نظام اقتسام السلطة وهو الاحتمال الذي يكمن وراء المفاوضات والمساومات وعقد الصفقات التي تهدف الى صياغة الائتلافات لتشكيل الحكومة .

يقول رافع العيساوي نائب رئيس الوزراء واحد المفاوضين البارزين في تلك المحادثات " اننا نريد الهروب من النموذج اللبناني " اما عزت الشابندر وهو سياسي على الجانب الاخر من المفاوضات يتساءل فيما اذا كان الوقت متأخرا جدا قائلا " اننا نسير في الاتجاه الخاطئ " معربا عن اسفه على ما يؤول اليه مصير نظامه السياسي غير المرغوب جدا على الصعيد الشعبي فهو غير قادر حتى على تقديم الضرورات الاساسية وهو امر له تداعياته حتى خارج حدوده في منطقة اكثر اختلافا عن سمعتها، حيث العلاقات بين الاغلبية والاقلية تبقى مسألة عالقة. باختصار هل يمكن أن توجد الديمقراطية في بلدان لا يشعر فيها المواطنون انهم متساوون؟ .

كما هو الحال في العراق فان حاضره الآن قد رسم عام ٢٠٠٣ حينما شكل الحاكم الامريكي بول بريمر مجلس الحكم ، فقد كانت التشكيلة مخجلة حتى لبعض اعضائه ولم يوافق احد حقا على ما يفترض القيام به لتعويض الفوضى التي اعقبت سقوط النظام.

لقد كانت الولايات المتحدة دائما ساذجة في رؤيتها للعراق قبل الحرب فهي كانت تنظر بمنظار العرق والطائفة وقد وجدت ذلك في البعض من عقول المعارضة العراقية التي كانت تعيش في المنفى في ذلك الوقت ، والتي استمر البعض منها يعمل بشكل كبير بنفس الحسابات القديمة ،وقد اعتمد السيد بريمر بشكل غير منظم عليهم لتشكيل مجلس الحكم حيث طلبوا اعدادا تعادل ما كانوا يعتبرونه وزنهم الديموغرافي وهو العرق والطائفة الذي كان هو المفتاح الرئيس الذي تم اختياره و هذه القرارات في النهاية ساعدت الولايات المتحدة بجلب تصوراتها الخاصة السابقة للحرب الى الواقع فيما بعدها .

يقول موفق الربيعي احد اعضاء مجلس الحكم " اعتقد بامانة اننا كلنا نشترك في المسؤولية " وقد لام صدام حسين في كونه تعامل مع مكونات الشعب العراقي بنفس الطريقة فقد عمل صدام على تعزيز تلك الانقسامات لكن الربيعي اضاف " اعتقد اننا وقعنا في الفخ ".

من خلال الكلمات على الاقل تعهد السياسيون بانهاء نظام المحاصصة ، وكان هذا الوعد ركنا اساسيا من الحملة الانتخابية اما المفاوضات اليوم فهي نافذة مرونة على تلك الحسابات .

قبل سنوات قليلة روجت احدى مجاميع المجتمع المدني في لبنان للحملة الانتخابية وهو البلد الشهير بوجود ١٨ طائفة فيه حيث الرئيس تقليديا من الماورن الكاثوليك ، ورئيس الوزراء من السنة ورئيس البرلمان من الشيعة وفي لوحات الاعلانات ومن خلال الصحف عرضت هذه الجرعة من المسرحية الساخرة التي لم تبد هزلية جدا حيث ظهرت اعلانات مثل ، دروس في تعلم الطبخ باليونانية الارثوذكسية ، بنايات للبيع للدروز، قصات شعر للأرمن الكاثوليك ، وفي اسفل هذه الاعلانات تجد كتابة باللغة الانكليزية تقول " اوقفوا الطائفية قبل ان توقفنا " وبشكل صريح جدا بالعربية " المواطنة ليست طائفية" .

لم يفهم كل شخص هذه النكتة لانها جزئيا كانت تؤثر في كل بيت ، لكن البعض في العراق يدافع عن المحاصصة الان كونها توفر الحماية للأقليات في منطقة لديها سجل سيئ في هذا، لكن لا احد يتحدث عن العراق كأمة يقول السفير الأمريكي السابق رايان كروكر "من المحتمل ان يكون هناك بعض الشيء منها لكل شخص ، وهو سيكون امرا شاملا لدى النخب السياسية لكن الوعود التي قطعت و الصفقات التي عقدت لاتتضمن في الحقيقة اية وعود او التزامات تجاه حياة الناس في العراق وهذا ليس فقط ما يجب القيام به في الحياة السياسية العراقية " على حد قوله .

عن: نيويورك تايمز